



الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

معهد باسل فليحان
المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan

موازنة المواطنة والمواطن

مشروع موازنة 2022

الاقتراح المرسل من الحكومة إلى مجلس النواب قبل أن يصبح قانوناً

سلسلة التوعية المالية والضريبية

تمّ إصدار هذا الدليل بالشراكة مع "اليونيسف" من ضمن برنامج "تعزيز شفافية الموازنة، المساءلة والشمولية في لبنان".

 **يونيسف**
لكل طفل

موازنة

المواطنة
والمواطن

مشروع موازنة 2022

هذا الكتيب هو شرح مبسّط لمشروع الموازنة العامة للعام 2022 يُصدره معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في وزارة المالية اللبنانية للسنة الأولى.

يقع الكتيب ضمن سلسلة التوعية المالية والضريبية الهادفة لتوعية المواطن حول حقوقه وواجباته وتسهيل قيامه ببعض المعاملات الأساسية وتعزيز الشفافية وثقافته الوطنية.

© جميع الحقوق محفوظة لمعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المالية اللبنانية - 2022.

ISBN 978-9953-9037-2-9

تمهيد

منذ العام 2018، إلّتمز معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في وزارة المالية اللبنانية إصدار صيغة مبسطة عن قانون الموازنة تُعرف بـ "موازنة المواطنة والمواطن".

وللسنة الأولى، يُسرّنا أن نضع بين أيدي المهتمين كُتَيْب يشرح بشكل سهل ومبسّط مشروع الموازنة العامة كما وردت إلى مجلس النواب وقبل مناقشتها وتعديلها، وذلك التزاماً منا توفير وثيقة أخرى هامة للمواطنين والمواطنة تسمح لهم مقارنة "المشروع" بما تمّ إقراره وبالتالي تتبّع التغييرات التي طرأت على الموازنة بعد مناقشتها في مجلس النواب.

يعرض هذا الدليل ارقام مشروع موازنة 2022، كما وردت على المنصة الالكترونية لوزارة المالية.

- 5 عن الموازنة العامة
- 5 1. كيف تُعرّف الموازنة؟
- 5 2. ما هي المراحل الرئيسية لإعداد وإقرار الموازنة؟
- 6 "موازنة المواطنة والمواطن" وأهميتها
- 6 1. ما هي موازنة المواطنة والمواطن؟ ما الهدف منها؟
- 6 2. لماذا يهتمّ بها المجتمع الدولي؟
- 6 3. ما أهمية نشر وثيقة إضافية تشرح للمواطنين والمواطنات مشروع الموازنة؟
- 7 وما تأثير ذلك على تصنيف لبنان في مؤشرات شفافية الموازنة العامة؟
- 8 مشروع موازنة 2022 باختصار
- 10 الأسس التي بُني عليها مشروع موازنة العام 2022
- 10 1. المؤشرات الماكرواقتصادية
- 12 2. الفرضيات المالية والاقتصادية المُعتمدة عند إعداد مشروع موازنة 2022
- أبرز التوجّهات المالية والاقتصادية الواردة في مشروع موازنة 2022 والإجراءات
- 13 التي تهتمّ المواطن
- 15 النفقات المُقدّرة للعام 2022
- 15 1. النفقات المُقدّرة بحسب الوظائف العشر الأساسية (التصنيف الوظيفي)
- 16 2. النفقات المُقدّرة بحسب طبيعة النفقة (التصنيف الإقتصادي)
- 17 3. النفقات المُقدّرة بحسب الجهة التي تُنفقها (التصنيف الإداري)
- 20 الإيرادات المُقدّرة للعام 2022
- 22 العجز المُقدّر للعام 2022
- 23 الدين العام

عن الموازنة العامة

1 | كيف تُعرّف الموازنة؟

- عرّفت المادة 3 من قانون المحاسبة العمومية موازنة الدولة بأنها "صك تشريعي تُقدّر فيه نفقات الدولة ووارداتها عن سنة مقبلة وتُجاز بموجبه الجباية والإنفاق".
- الموازنة في لبنان هي موازنة "بنود" تعتمد مبدأ توزيع النفقات والإيرادات سنوياً على أساس الوحدات الحكومية من إدارات ومؤسسات (تصنيف إداري) ووفق أغراض الصرف على السلع والخدمات والأشغال (تصنيف وظيفي) وقد باتت مؤخراً تظهر توزيع النفقات بحسب طبيعة النفقة (تصنيف اقتصادي).

2 | ما هي المراحل الرئيسية لإعداد وإقرار الموازنة؟



“موازنة المواطنة والمواطن” وأهميتها

1 | ما هي موازنة المواطنة والمواطن؟ ما الهدف منها؟

- موازنة المواطنة والمواطن هي صيغة مُبسّطة عن مشاريع قوانين أو عن قوانين الموازنات العامة، توضع بهدف تسهيل وصول المواطنين والمواطنات إلى المعلومات باعتبارها حقاً دستورياً. تركز هذه الوثيقة نهج الشفافية، فتتمكن المواطن العادي كما المتخصص على حدّ سواء، من التعرف على محتوى قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة ومن قراءة وتحليل أرقام النفقات والإيرادات وتقديرات العجز والدين العام وغيرها من المواضيع التي تُهمهم وتؤثر في حياتهم.
- تفرض معايير الشفافية إصدار وثيقة إضافية تشرح للمواطنين والمواطنات محتوى “مشروع الموازنة العامة” كما وضعته السلطة التنفيذية وقبل أن يتم تعديله من قبل السلطة التشريعية، بما يسمح بتتبع التعديلات وأسبابها ومساءلة السلطتين التنفيذية والتشريعية على قاعدة الحجّة والبيّنات.

2 | لماذا يهتمّ بها المجتمع الدولي؟

- الحق بالوصول إلى المعلومات المالية وتلك المتعلّقة بالموازنات العامة خصوصاً، هو شرط أساس لتمكين المواطنين من تقييم أداء حكوماتهم ويشمل ذلك تحديد السياسات الضريبية، وقرارات الإستدانة، وجهة إنفاق الموارد العامة وآليات وضع أولويات الإنفاق.
- لا يقتصر هذا الحق على إتاحة المعلومات والبيانات المُدرجة في قانون الموازنة للجميع، إنما يستدعي الأمر استعراض واقع المالية العامة وتفسير مُقررات الموازنة العامة بصيغة مُبسّطة، سهلة الفهم، واضحة، وبعيدة عن الصياغة التقليدية.
- انطلاقاً من هذا المبدأ، تشدّد معظم المنظمات الدولية ومنها منظمّة الشراكة الدولية للموازنة*، صندوق النقد الدولي**، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية***،

* منظمّة الشراكة الدولية للموازنة (International Budget Partnership)، 2012. “دليل إعداد موازنة المواطن” <https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/Citizen-Budget-Guide.pdf>

** صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)، 2019. “شريعة الشفافية المالية” <https://www.imf.org/en/Topics/fiscal-policies/fiscal-transparency>

*** منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development)، 2010. “إصدار موازنات المواطن”

<https://www.oecd.org/gov/budgeting/48170438.pdf>

والبنك الدولي على ضرورة نشر "موازنة المواطنة والمواطن" بغرض إشراك المواطنين والمواطنات بشكل أكثر فعّالية في النقاش العام حول مقاربات الحكومة للمواضيع التي لها تأثير أساسي على مستقبلهم وعلى الفرص المتاحة أمامهم.

3 | ما أهمية نشر وثيقة إضافية تشرح للمواطنين والمواطنات مشروع الموازنة؟ وما تأثير ذلك على تصنيف لبنان في مؤشرات شفافية الموازنة العامة؟

- تشير التصنيفات الدولية لشفافية الموازنة للعام 2021* إلى تدني مؤشر لبنان (100/9) مقارنةً بالمتوسط العالمي (100/45) وكذلك مقارنةً ببلدان عربية أخرى مثل الأردن (100/61) ومصر (100/43) والمغرب (100/48) والمملكة العربية السعودية (100/23).
- منذ عام 2018، التزم لبنان نشر نسخة مبسطة من قانون الموازنة "موازنة المواطنة والمواطن" ليرجم التزامه تعزيز شفافية المالية العامة، وفي الإسهام، في المدى المتوسط، إلى جانب الجهود الأخرى التي تُبذل، في تحسين موقع لبنان على سلم مؤشر شفافية الموازنة.
- تُحدّد المعايير الدوليّة ضرورة نشر نوعين من الوثائق: الأولى هي النسخة المبسطة من قانون الموازنة العامة، والثانية هي النسخة المبسطة من مشروع قانون الموازنة.
- يساهم تسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالموازنة أثناء دراسة ونقاش مشروع القانون من قبل الهيئة التشريعية وقبل الموافقة عليه في إشراك المواطنين في مرحلة أساسيّة من مراحل عملية اتخاذ القرارات. بالإضافة إلى تطوير الثقافة المالية والتربية المدنية حيث يمكن للناس تكوين صورة واضحة وكاملة عن كيفية إدارة الأموال العامة.
- يعرّز نشر نسخة مبسطة عن مشروع الموازنة التواصل بين الحكومة ومواطنيها، ويسمح للمواطنين بالاطلاع على رؤية الحكومة وما تنوي تحصيله من إيرادات وكيف ترتأي إنفاقها، كما يؤمن شمولية في صناعة القرار إذ يفسح المجال أمام المواطنين للإدلاء برأيهم والمشاركة الفاعلة في المناقشات حول الموازنة وذلك من خلال تقديم توصياتهم قبل إقرار الموازنة وعلى ضوء رؤية واضحة ومقارنة للأرقام والإجراءات، ومن شأن ذلك أن يؤثر إيجاباً على إدارة الموارد والجودة في تقديم الخدمات.

*مؤشر لبنان لشفافية الموازنة: 100/2 لعام 2015، 100/3 لعام 2017، 100/6 لعام 2019 و 100/9 لعام 2021.

مشروع موازنة 2022 باختصار

يبيّن الجدول أدناه الأرقام الواردة في مشروع موازنة العام 2022 بالإضافة إلى النفقات والواردات الأخرى.

مشروع قانون موازنة 2022	مشروع قانون موازنة 2021	قانون موازنة 2020	(مليار ل.ج.)
39,109	13,425	13,395	الإيرادات المُرتقبة
32,915	10,472	9,966	الإيرادات الضريبية
7,762	4,898	4,129	ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال
2,895	922	837	ضريبة على الأملاك
17,227	3,766	3,862	الرسوم الداخلية على السلع والخدمات
3,382	470	691	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية
1,648	413	445	الإيرادات الضريبية الأخرى
6,193	2,953	3,429	الإيرادات غير الضريبية
47,328	18,259	18,231	النفقات المُرتقبة
44,183	17,524	17,738	النفقات الجارية
23,616	10,443	9,934	الرواتب والأجور والمنافع وملحقاتها
3,570	2,986	1,061	فوائد على القروض الداخلية
1,200	120	3,633	فوائد على القروض الخارجية
15,796	3,974	3,110	نفقات جارية أخرى
3,145	735	493	النفقات الاستثمارية
-8,219	-4,834	-4,836	العجز

المراجع:
قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقّة 2020
مشروع الموازنة العامة للعامين 2021 و2022

مشروع قانون موازنة 2022	مشروع قانون موازنة 2021	قانون موازنة 2020	(مليار ل.ل.)
1,502	568	779	إيرادات الخزينة المُرتقبة
*5,250	1,500	1,500	سلف الخزينة لمؤسسة كهرباء لبنان
أرقام غير منشورة	أرقام غير منشورة	**2,116	نفقات الخزينة الأخرى المُرتقبة

ملاحظة:

*بالإضافة الى مبلغ احتياطي لمواجهة تغيّرات سعر الصرف.
 ** تمّ احتساب هذا الرقم بناءً على تعميم وزير المالية رقم 1284/ص1 تاريخ 23 أيار 2019 الذي قدر نفقات الخزينة الأخرى المُرتقبة لعام 2020 بنسبة 2.37 في المئة من الناتج المحلي القائم المُعدّل في فدلّة مشروع الموازنة.

المراجع:

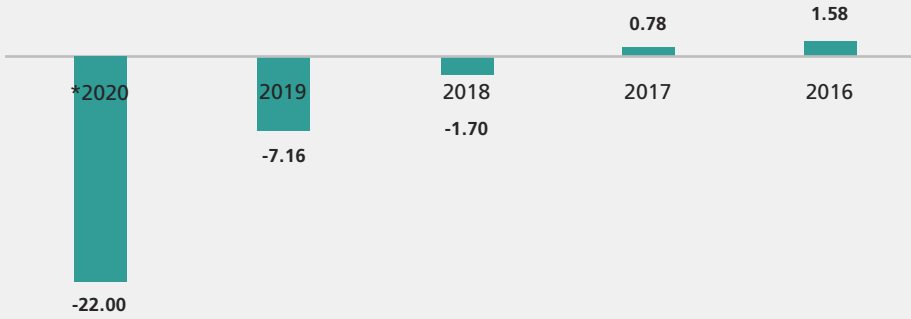
قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقّة 2020
 مشروع الموازنة العامة للعامي 2021 و2022
 الجمهورية اللبنانية وزارة المالية، تقرير حول مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2022

الأسس التي بُني عليها مشروع موازنة العام 2022

تُبنى الموازنة العامة على تقديرات وزارة المالية للنفقات والإيرادات والمؤشرات الماكرو اقتصادية آخذةً بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية والمالية في البلاد.

1 | المؤشرات الماكرو اقتصادية

النمو الاقتصادي الحقيقي - بالنسبة المئوية (%)

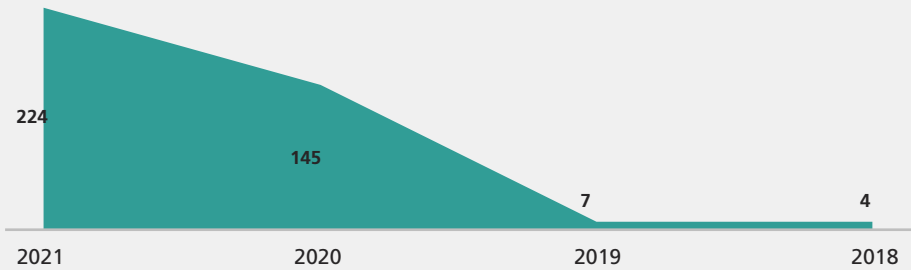


*معدل العام 2020 تقديري

المرجع: بيانات صندوق النقد الدولي 2022،

https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2022/April/weo-report?c=446,&s=NGDP_RPCH,&sy=2016&ey=2022&ssm=0&scsm=1&sc=0&ssd=1&ssc=0&sic=0&sort=country&ds=.&br=1

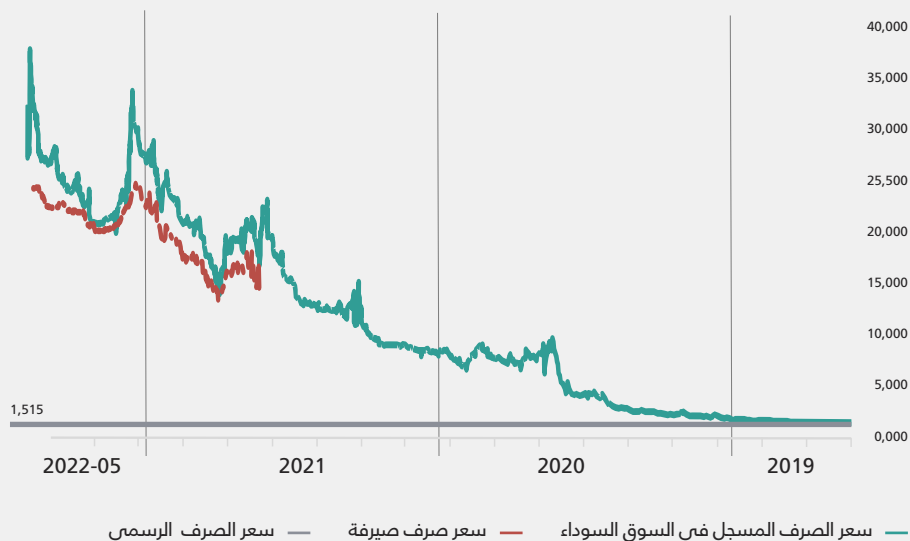
معدل التضخم السنوي - بالنسبة المئوية (%)



المرجع: الإدارة المركزية للإحصاء (CAS)، التضخم بالأرقام،

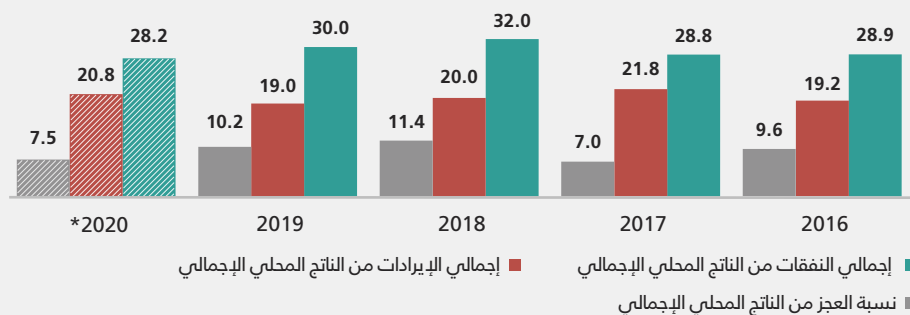
<http://www.cas.gov.lb/index.php/economic-statistics-en/cpi-en>

تطور سعر الصرف في لبنان (من 1 تشرين الأول 2019 لغاية 31 أيار 2022)



المراجع: www.lirate.org

إجمالي النفقات والإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي - بالنسبة المئوية (%)



* تم احتساب أرقام 2020 بناءً على نسبة النمو الاقتصادي للعام 2020 كما وردت في تقديرات صندوق النقد الدولي.

المراجع: تقارير "مرصد المالية العامة" للأعوام 2016, 2017, 2018 و2019
<http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/Rep-Pub/DRI-MOF/PFR>

2 | الفرضيات المالية والاقتصادية المُعتمدة عند إعداد موازنة 2022

عند إعداد الموازنة العامة، تضع وزارة المالية فرضيات مالية واقتصادية تكوّن الأسس التي تسمح بتقدير النفقات والواردات المرتقبة للسنوات اللاحقة. تُنشر هذه الفرضيات في تعميم الموازنة العامة الذي يُرسله وزير المالية إلى كل الإدارات، وتقوم وزارة المالية بتيوييم هذه الفرضيات بشكل دوري وفقاً للتطورات الاقتصادية والمالية في البلاد.

الفرضيات المالية والاقتصادية المعتمدة في إعداد الموازنة العامة

2022	2021	2020	2019	
440,255	224,964	104,343	80,736	إجمالي الناتج المحلي (مليار ل.ل.)
22.01	22.31	26.45	51.0	إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار أمريكي)
3.0	-2.0	-28.2	-4.2	النمو الحقيقي (%)
	130.0	84.3	2.9	مؤشر أسعار المستهلك (%)
90.0	120.0	80.0	4.0	معامل الانكماش (%)
			3.2	التضخم (%)
95.7	115.6	29.2	-0.4	النمو الإسمي (%)
-	10,083	3,945	1,584	المعدل الوسطي لسعر الصرف

المرجع: الجمهورية اللبنانية وزارة المالية، تقرير حول مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2022

أبرز التوجّهات المالية والاقتصادية الواردة في مشروع موازنة 2022 والإجراءات التي تهتمّ المواطن

الإجراءات

- تقسيط الضرائب والرسوم المتوجبة على المكلفين؛
- إعفاء رواتب الموظفين والمستخدمين الذين أصيبوا بإعاقة دائمة نتيجة انفجار مرفأ بيروت من الضريبة على الرواتب والأجور؛
- إعفاء ورثة اللبنانيين الذين قضوا في انفجار مرفأ بيروت من رسوم الانتقال.

تقسيم وإعفاءات ضريبية

- الحسم على ضريبة الدخل للمؤسسات الصناعية؛
- إعفاء الشركات الناشئة من ضريبة الدخل؛
- تحفيز على الاستثمار في القطاعين الصناعي والتجاري؛
- إعفاء المؤسسات التي توقفت عن العمل بشكل نهائي نتيجة انفجار المرفأ من ضريبة الدخل عن الأعوام 2021, 2022, 2023 في حال عادت إلى مزاولة أعمالها؛
- إعفاء فوائد الودائع الجديدة بالعملة الأجنبية من الضريبة لمدة خمس سنوات.

الاستثمار والأعمال

- تصريح فصلي على الأموال الخاضعة للتكليف؛
- تعديل شروط دفع ضريبة لدخل على الرواتب والأجور؛
- استيفاء الحصص والأرباح والضرائب على الإيرادات المحددة بالعملة الأجنبية، بالعملة عينها؛
- تعديل مدة صالحة جواز السفر اللبناني والرسوم المتوجبة.

الالتزام الضريبي والجبائية

- احتساب الضريبة على أساس مبلغ الراتب المخفض؛
- إعطاء مساعدة اجتماعية لموظفي الإدارات العامة.

المساندة الاجتماعية

- إمكانية تأجير أملاك الدولة الخصوصية من خلال مزايدة يتم تنظيمها استناداً إلى قانون الشراء العام، وإعطاء وزارة السياحة الحق في بيع المنتجات السياحية مسبقاً بالدفع بالعملة الأجنبية.

إيرادات الدولة

إجراءات أخرى

- تتضمن تخفيف العبء المالي عن القطاع العام من خلال تقسيط الضرائب والرسوم المتوجبة على الإدارات والمؤسسات العامة وغيرها من القطاع العام؛
- تشجيع استخدام الطاقة البديلة عن طريق إعفاء الأجهزة والمعدات التي تعمل على الطاقة الشمسية من الضريبة على القيمة المضافة ومن الرسم الجمركي؛
- إلزام اتحادات البلديات بتوفير آلات طحن متنقلة للحد من الرمي العشوائي للردم؛
- حماية الصناعة الوطنية من خلال فرض رسم جمركي على البضائع المستوردة؛
- إعفاء المجموعات السياحية والرياضية الوافدة الى لبنان من رسم سمة الإقامة والمرور ضمن شروط.

النفقات المُقدّرة للعام 2022

مجموع النفقات المُقدّرة لعام 2022 هو 47,328 مليار ل.ل.

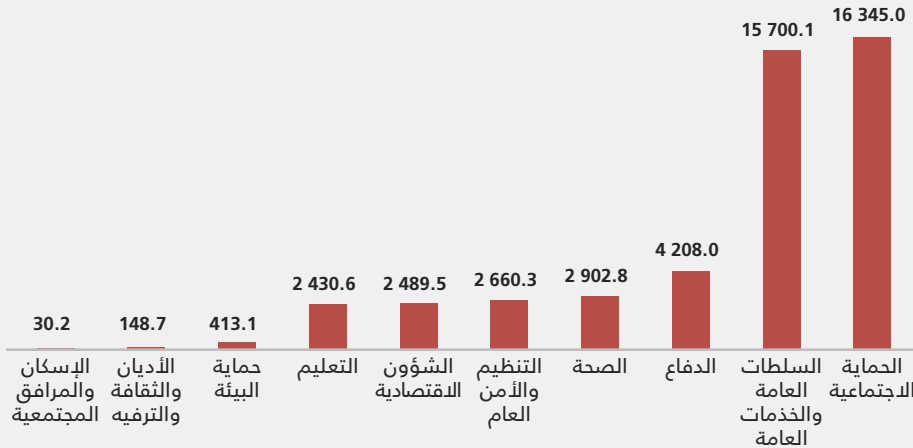
الموازنة العامة في لبنان هي موازنة "بنود" أي تعتمد مبدأ توزيع النفقات سنوياً على أساس:

(1) الوظيفة التي تُنفق لأجلها الأموال العامة (مثلاً: الاستشفاء، التعليم، حماية البيئة...); وهذه الوظائف محدّدة وفقاً لتصنيفات صندوق النقد الدولي؛ هذا ما يُسمّى **بالتصنيف الوظيفي***.

(2) طبيعة النفقة وهي نوعان (أ) النفقات الجارية أو التشغيلية (مثلاً: رواتب وأجور، مواد وخدمات استهلاكية، فوائد الدين...) و(ب) النفقات الاستثمارية (مثلاً: بناء الجسور، البنى التحتية، شراء التجهيزات...); هذا ما يُسمّى **بالتصنيف الاقتصادي**.

(3) الجهة التي تنفقها (مثلاً: وزارة الصحة، مجلس الإنماء والإعمار...); هذا ما يُسمّى **بالتصنيف الإداري**.

1 | النفقات المُقدّرة بحسب الوظائف العشر الأساسية (التصنيف الوظيفي) - مليار ل.ل.

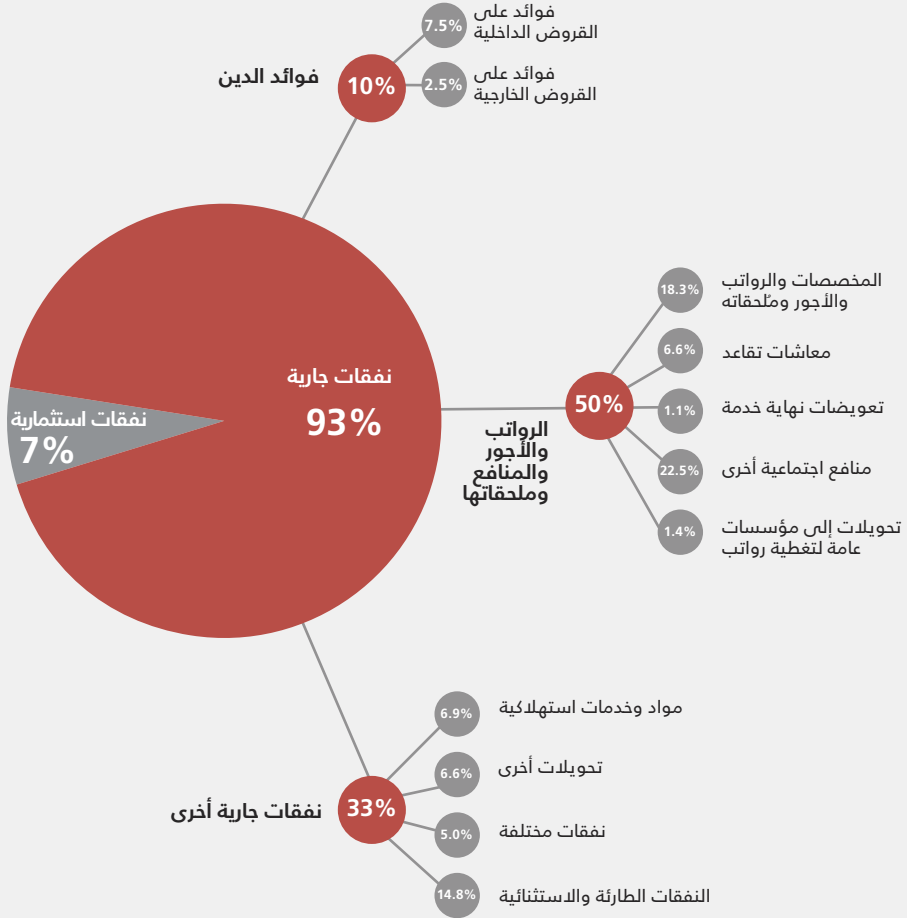


المرجع: مشروع الموازنة العامة للعام 2022

*التصنيف حسب صندوق النقد الدولي،

URL: <https://blog-pfm.imf.org/files/budget-classification-1.pdf>

2 | النفقات المُقدَّرة بحسب طبيعة النفقة (التصنيف الاقتصادي)



المرجع: مشروع الموازنة العامة للعام 2022

3 | النفقات المُقدّرة بحسب الجهة التي تُنفقها (التصنيف الإداري)

مجموع النفقات المقدّرة في مشروع موازنة 2022 (مليار ل.ل.)	مجموع النفقات المقدّرة في مشروع موازنة 2021 (مليار ل.ل.)	مجموع النفقات المقدّرة في موازنة 2020 (مليار ل.ل.)	الأبواب
18.3	10.6	12.7	رئاسة الجمهورية 
189.7	79.5	78.5	مجلس النواب 
2,617.7	1,024.6	743.4	رئاسة مجلس الوزراء 
2.0	1.7	1.4	المجلس الدستوري 
224.0	104.0	112.8	وزارة العدل 
1,687.7	174.0	175.8	وزارة الخارجية والمغتربين 
4,364.4	1,607.3	1,645.5	وزارة الداخلية والبلديات 
2,523.2	437.8	440.5	وزارة المالية 
540.9	142.5	205.1	وزارة الأشغال العامة والنقل 
7,144.1	2,886.1	2,896.5	وزارة الدفاع الوطني 
3,222.5	1,879.1	1,953.1	وزارة التربية والتعليم العالي 
2,909.7	720.4	692.2	وزارة الصحة العامة 
175.2	65.8	21.8	وزارة الاقتصاد والتجارة 
197.4	68.3	72.2	وزارة الزراعة 

مجموع النفقات المقذرة في مشروع موازنة 2022 (مليار ل.ل.)	مجموع النفقات المقذرة في مشروع موازنة 2021 (مليار ل.ل.)	مجموع النفقات المقذرة في موازنة 2020 (مليار ل.ل.)	الأبواب
1,342.8	327.1	5.4	وزارة الاتصالات 
1,324.5	474.2	375.4	وزارة العمل 
64.7	43.4	43.3	وزارة الإعلام 
356.8	31.2	78.4	وزارة الطاقة والمياه 
23.6	14.8	15.1	وزارة السياحة 
68.8	41.7	44.3	وزارة الثقافة 
21.0	6.1	8.9	وزارة البيئة 
10.3	5.6	6.1	وزارة المهجرين 
15.7	12.5	12.5	وزارة الشباب والرياضة 
574.1	369.6	338.7	وزارة الشؤون الاجتماعية 
18.1	7.4	8.1	وزارة الصناعة 
10,496.0	6,526.2	7,677.9	النفقات المشتركة 
7,194.5	1,196.4	565.0	احتياطي الموازنة 
47,328.8	18,259.4	18,231.7	مجموع الموازنة العامة
5,250.0	1,500.0	1,500.0	سلف الخزينة طويلة الاجل لصالح مؤسسة كهرباء لبنان

مجموع النفقات المقفلة في مشروع موازنة 2022 (مليار ل.ل.)	مجموع النفقات المقفلة في مشروع موازنة 2021 (مليار ل.ل.)	مجموع النفقات المقفلة في موازنة 2020 (مليار ل.ل.)	الأبواب
---	---	92.0	مديرية اليانصيب الوطني* 
---	---	27.7	المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري* 
---	---	2,040.7	الاتصالات* 

ملاحظة:

يتضمن القسم الأوّل من الجدول نفقات الموازنة بالإضافة إلى سلف الخزينة المُعطاة لمؤسسة كهرباء لبنان أمّا القسم الثاني من الجدول فيظهر الموازنات الملحقة التي هي من خارج الموازنة. اعتباراً من سنة 2021، تم ادراج الموازنات الملحقة في الموازنة العامة: موازنة مديرية اليانصيب الوطني في موازنة وزارة المالية، موازنة مديرية العامة للحبوب والشمندر السكري في موازنة وزارة الاقتصاد والتجارة وموازنة الاتصالات في موازنة وزارة الاتصالات.

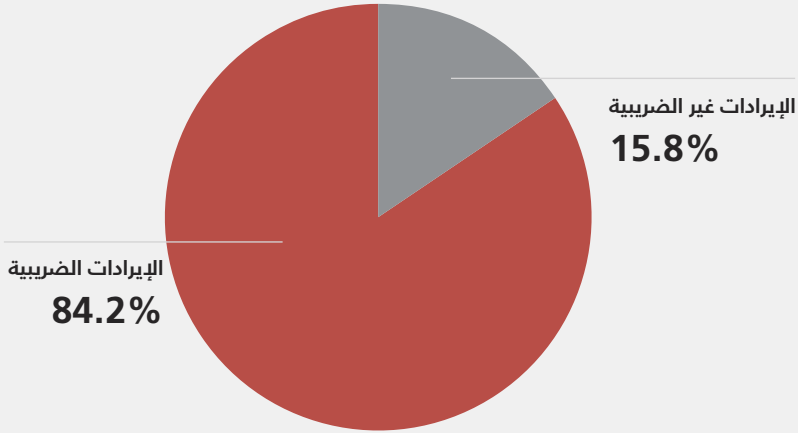
المراجع:

قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة 2020 مشروع الموازنة العامة للعامي 2021 و2022

الإيرادات المُقدّرة للعام 2022

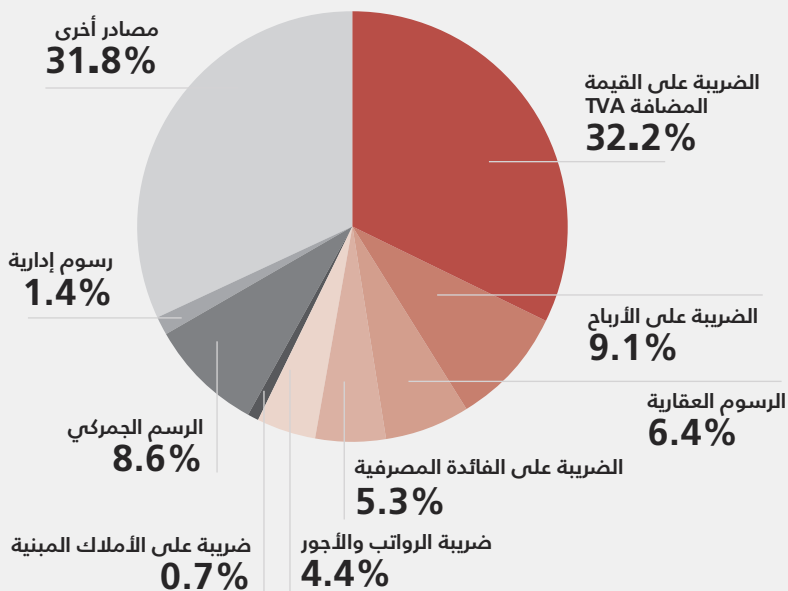
مجموع الإيرادات المُقدّرة لعام 2022 هو 39,109 مليار ل.ل.

توزّع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية



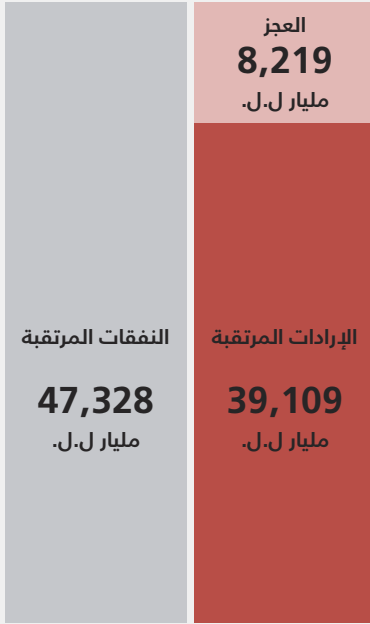
المرجع: مشروع الموازنة العامة للعام 2022

أبرز مصادر الإيرادات المُقدّرة للعام 2022



المرجع: مشروع الموازنة العامة للعام 2022

العجز المُقدَّر للعام 2022

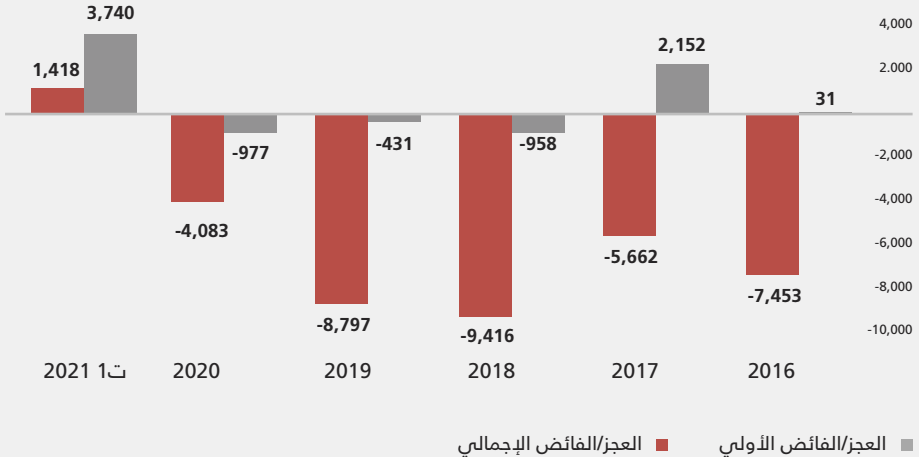


قُدِّر عجز الموازنة بـ 8,219 مليار ل.ل. للعام 2022، دون الأخذ بعين الاعتبار:

- سلف الخزينة المعطاة لمؤسسة كهرباء لبنان التي بلغت 5,250 مليار ل.ل. بالإضافة إلى مبلغ احتياطي لمواجهة تغيّرات سعر الصرف ليتعدى العجز الـ 13,469 مليار ل.ل.
- رصيد إيرادات الخزينة الأخرى
- رصيد نفقات الخزينة الأخرى

المرجع: مشروع الموازنة العامة للعام 2022

العجز المالي المحقَّق والعجز الأولي - مليار ل.ل.



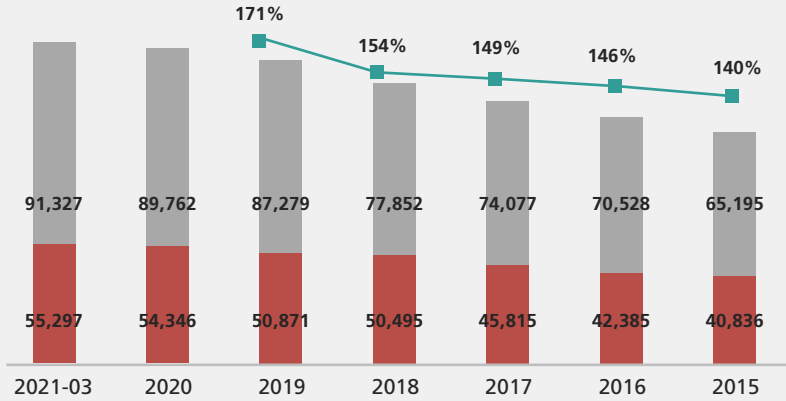
المرجع: تقارير "مرصد المالية العامة" للأعوام 2016, 2017, 2018, 2019, 2020 و2021

يُمثّل الميزان الكُلّي الفرق بين نفقات وإيرادات الدولة. أمّا الميزان الأوّلي فهو الميزان الكُلّي دون الفوائد المُترتّبة على الدين العام.

الدين العام

- الدين العام هي الموارد التي تقتريها الحكومة من الأسواق المالية (مصارف تجارية، ومؤسسات وأفراد)، ومن الجهات المانحة وغيرها لسدّ الحاجات التمويلية للقطاع العام.
- للمرة الأولى في تاريخه، أعلن لبنان في آذار 2020 تعليق سداد مستحققات الدين العام بالعملات الأجنبية ما يعني خروج البلد من الأسواق العالمية وعدم تمكّنه الاستئلاف من البلدان الأخرى قبل الوصول إلى اتفاق مع الجهات الدائنة والقيام بالإصلاحات اللازمة.

تطور الدين العام - مليار ل.ل.



■ الدين بالعملة الوطنية ■ الدين بالعملات الأجنبية ■ نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي (%)

المرجع: وزارة المالية، تقرير "الدين وأسواق الدين"
<http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/PublicDebt/DebtReports>

أعدّ هذا الدليل فريق عمل معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بالتعاون مع جمعية Financially Wise للتثقيف المالي.

يمكنكم نسخ أو تحميل أو طباعة محتوياته للاستخدام الشخصي، وتضمين مقتطفات منه في المستندات والعروض التقديمية والمواقع الإلكترونية شرط أن يُذكر كمرجع للمعلومات على الشكل التالي: "موازنة المواطنة والمواطن - مشروع موازنة 2022"، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وزارة المالية اللبنانية - 2022.

للاستخدام العام أو التجاري، يجب مراسلة المعهد على البريد الإلكتروني institute@finance.gov.lb

هذا الكتيّب متوفراً على:

- موقع المعهد المالي: www.institutdesfinances.gov.lb
- موقع وزارة المالية: www.finance.gov.lb

معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي هو مركز تميّز يعمل على تطوير القدرات الوطنية في إدارة المال العام. هو مؤسسة عامة مستقلة ماليّاً وإداريّاً وفنيّاً تعمل تحت وصاية وزير المالية.

**فريق العمل الذي
أعدّ هذا الكتيّب**

**ينشر هذا
الكتيب ضمن
سلسلة
"التوعية المالية
والضريبية"**

**عن معهد باسل
فليحان المالي
والاقتصادي**

512، كورنيش النهر
ص.ب.: 16-5870 بيروت، لبنان
تلفون: +961 1 425 146/9
فاكس: +961 1 426 860

institutdesfinances.gov.lb

 IOFLebanon

 IOFLebanon

 IOFLebanon

 InstituteOfFinance